

ECONOMIC IMPORTANCE OF THE EGYPTIAN FOREIGN TRADE IN THE CONSTRUCTION OF THE NATIONAL ECONOMY AND THE EXPECTED IMPACTS OF THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS ON THE EGYPTIAN NATIONAL ECONOMY

El Kheshin, Manal El-S. M.

Agriculture Economic Research Institute, Agriculture Research Center

الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية فى بناء الاقتصاد القومي والآثار
المتوقعة لازمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري
منال السيد محمد الخشن
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

الملخص

يستهدف هذا البحث قياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية المصرية فى بناء الاقتصاد القومي فى ضوء الظواهر الاقتصادية التي يخضع لها من ناحية والآثار المتوقعة لازمة المالية العالمية على الاقتصاد القومي بصفة عامة والصادرات المصرية بصفة خاصة من ناحية أخرى. وقد اعتمد البحث فى تحقيق الأهداف المنشودة منه على كل من التحليل الوصفي والتحليل الكمي.

وقد تبين من نتائج البحث ان الهيكل التصديري للتجارة الخارجية المصرية يتسم بعدم مواكبه للهيكل الاستيرادي. وقد اعتمدت مصر على الواردات لكي تفي باحتياجاتها المعيشية بنسبة تقدر بحوالي ٢٩.٣% بينما اعتمدت على الصادرات بنسبة لا تزيد عن ١٨% وذلك خلال فترة البحث (١٩٩٩-٢٠٠٨). وقد بلغ متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية أي مدى تحكم الدولة فى وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها حوالي ٥٢.٨% ، وان زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مليون جنية يودى الى زيادة قيمة الواردات المصرية بما يقدر بحوالي ٤٢٠ ألف جنية والى زيادة فى قيمة الصادرات المصرية بحوالي ٥٥٠ ألف جنية خلال فترة البحث. وقد تبين أيضا ان التبادل الدولي القائم فى محيط العلاقات الاقتصادية الدولية بين مصر ومجموعة الدول التي ذكرت فى البحث فى غير صالح الاقتصاد المصري نظرا لتدهور متوسط معدلات التبادل الصافية، كما تبين ان الاقتصاد القومي يخضع لظاهرة عدم الاستقرار لكل من قيمة الصادرات والواردات المصرية، وتعتبر قيمة الواردات المصرية أكثر استقرارا من قيمة الصادرات المصرية، إذ بلغ متوسط قيمة معاملات عدم الاستقرار للواردات المصرية حوالي ٤٥.٣% ، بينما بلغ حوالي ١١٦.٥% لقيمة الواردات خلال فترة البحث ، وأخيرا وفيما يتعلق بالآثار المتوقعة لازمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري ومن النتائج التي توصل إليها البحث فان اقتصاد مصر حتى وقت إجراء البحث فى مأمن من الأزمة المالية العالمية وان الاقتصاد المصري قوى فى مواجهة هذه الأزمة حيث حقق الاقتصاد المصري معدل نمو بلغ نحو ٧.١% خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ كما حققت صادرات مصر الى الدول موضوع البحث زيادة كبيرة خلال عام ٢٠٠٨ عنها فى ٢٠٠٧.

المقدمة

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية فى أي مجتمع (الاقتصاد) من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا. فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد فى توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة ، وتساعد كذلك فى زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، وبالإضافة إلى ذلك تنأتى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا للإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك

كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري، كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه.

ويتسم الهيكل التصديري للتجارة الخارجية المصرية بعدم مواكبته للهيكل الاستيرادي الأمر الذي أدى إلى تفوق قيمة الواردات المصرية والتي بلغت حوالي ١٠٩.٠٣١ مليار جنيه على قيمة الصادرات المصرية والتي بلغت حوالي ٦٧.١٧٢ مليار جنيه وذلك خلال فترة الدراسة (١٩٩٩-٢٠٠٨) ومن ثم تقدر قيمة العجز في الميزان التجاري خلال تلك الفترة بحوالي ٤١.٨٥٩ مليار جنيه أي حوالي ١١.٦% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي والبالغ حوالي ٣.٧١٦.٠٧٢ بليون جنيه، وقد اعتمدت الدولة على الواردات لكي تفي باحتياجاتها بنسبة تقدر بحوالي ٢٩.٣% بينما اعتمدت على الصادرات بنسبة لا تزيد عن ١٨% وذلك خلال فترة الدراسة (١٩٩٩-٢٠٠٨) جدول رقم (٢-١) بالملحق.

وتقوم معظم التجارة الخارجية في مصر أساساً بينها وبين الدول العربية ودول أوروبا الغربية والشرقية وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وإفريقيا، ودول الأقيانوسية ومجموعة من الدول الأخرى، بالإضافة إلى التفاوت الواضح في محيط العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن مظاهر هذا التفاوت أنه في حين قامت مصر بتصدير مجموعة من السلع إلى دول أوروبا الغربية تقدر قيمتها بحوالي ١٨% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية وذلك خلال فترة البحث واستوردت ما يقدر بحوالي ٢٦% من إجمالي قيمة الواردات، نجد أنها قد صدرت إلى الولايات المتحدة ما يقدر بحوالي ٦.٧% من إجمالي قيمة صادراتها وذلك خلال فترة الدراسة (١٩٩٩-٢٠٠٨)، بينما استوردت منها ما يقدر بحوالي ١٧.٦% من إجمالي قيمة الواردات المصرية في نفس الفترة - جدول رقم (١) بالملحق.

مشكلة البحث

يخضع الاقتصاد القومي لمجموعة من الظواهر الاقتصادية أهمها ظاهرة تزايد العجز في الميزان التجاري المصري، وظاهرة التركيز الجغرافي أو التفاوت الواضح في محيط العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة بين مصر والدول الأخرى في الأسواق الخارجية، ولذا فإن البحث يهتم بقياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية المصرية في ضوء الظواهر التي يخضع لها الاقتصاد القومي من ناحية والآثار الاقتصادية المتوقعة للازمة العالمية على الاقتصاد المصري من ناحية أخرى.

هدف البحث:

يستهدف البحث مايلي:-

- ١- التعرف على بعض ملامح التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨) حتى يمكن التعرف على الأهمية النسبية للتجارة الخارجية المصرية في بناء الاقتصاد القومي.
- ٢- التعرف على معدلات التبادل القائمة في محيط العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الأخرى في الأسواق الخارجية وعلاقتها بمعدل النمو الاقتصادي المصري.
- ٣- قياس معاملات عدم الاستقرار في قيمة الصادرات والواردات المصرية ومن ثم الاستفادة بنتائج القياس عند تخطيط سياسات الإنتاج والتصدير في ظل التحرر الاقتصادي والتكتلات العالمية بالإضافة إلى التعرف على الآثار المتوقعة للازمة المالية العالمية على الاقتصاد القومي بصفة عامة والصادرات المصرية بصفة خاصة

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات

اعتمد البحث في تحقيق الأهداف المنشودة منه على كل من التحليل الوصفي والتحليل الكمي، وقد تم اشتقاق بعض المعايير التي توضح الملامح الرئيسية والأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية في بناء الاقتصاد القومي وتمثل هذه المعايير فيما يلي:-

- ١- معدل تبعية أو اعتماد الدولة على التجارة الخارجية (Coefficient dependence) ويتم الحصول عليه عن طريق حاصل قسمة قيمة الواردات المصرية على الدخل القومي الإجمالي، وقد تم الاعتماد على الناتج القومي الإجمالي في البحث كمؤشر حقيقي للدخل القومي.

- ٢- نصيب الفرد من التجارة الخارجية أي متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع التجارة الخارجية المصرية ويتم الحصول عليه عن طريق حاصل قسمة مجموع قيمة الصادرات والواردات المصرية على عدد السكان.
- ٣- معدل التغطية (Rate of coverness) أي معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية أي مدى تحكم الدولة في وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها ويتم الحصول عليه عن طريق قسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات.
- ٤- متوسط الميل للتجارة الخارجية ويقاس بنسبة قيمة الصادرات والواردات المصرية الى الدخل القومي الاجمالي ويوجد صورتين لهذا الميل هما متوسط الميل للاستيراد ومتوسط الميل للتصدير.
- ٥- الميل الحدي للتجارة الخارجية ويتم الحصول عليه عن طريق حاصل قسمة التغيرات النسبية في قيمة الصادرات والواردات المصرية على التغيرات النسبية في الدخل القومي الاجمالي. ويوجد صورتين لهذا الميل وهما الميل الحدي للتصدير والميل الحدي للاستيراد.
- ونظرا لأنه تبين خضوع الاقتصاد القومي المصري لظاهرة عدم الاستقرار في التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى الى ظهور الإشارة السالبة لقيم الميل الحدي للصادرات والواردات المصرية لبعض السنوات ومن ثم يكون هناك صعوبة في حساب المتوسط الهندسي لقيم هذا الميل، وقد تم التغلب على هذه الظاهرة في هذا البحث عن طريق حساب الميل الحدي بإيجاد العلاقة الانحدارية البسيطة في صورتها اللوغاريتمية بين الدخل القومي الاجمالي كمتغير تفسيري وقيمة الصادرات أو الواردات كمتغير تابع.
- ٦- معدل التبادل الدولي الصافي (Net Barter Terms) ويتم الحصول عليه عن طريق حاصل قسمة الرقم القياسي لقيمة الصادرات على الرقم القياسي لقيمة الواردات.
- واعتمد البحث في قياس معامل الاستقرار النسبي في قيمة كل من الصادرات والواردات المصرية لقياس درجة التذبذب في قيمة الصادرات والواردات المصرية على المعادلة الآتية:-

$$\text{معامل الاستقرار} = \frac{\text{ص ز} - \text{ص ز}^{\text{أ}}}{\text{ص ز}^{\text{أ}}} \times 100$$

حيث تمثل ص ز = قيمة الصادرات الفعلية في السنة ز

ص ز^أ = قيمة الصادرات المقدر.

ز = متغير الزمن من ١ الى ١٠

وتتحقق الحالة المثلى لاستقرار الصادرات والسلعة، إذا كانت قيمة معامل الاستقرار مساوية للصفر وكلما زادت قيمة هذا المعامل عن الصفر بغض النظر عن الإشارة فإن ذلك يعنى عدم الاستقرار في قيمة الصادرات أو الواردات.

وقد تم تجميع البيانات الثانوية بهذا البحث من الكتاب الإحصائي السنوي الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والنشرات الاقتصادية التي تصدرها إدارة البحوث الاقتصادية العامة التابعة للبنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري وبعض البيانات المتاحة عن موضوع البحث من خلال شبكة الانترنت.

ويشتمل البحث على ثلاثة أجزاء: يوضح الأول منه بعض ملامح التجارة الخارجية المصرية خلال فترة البحث (١٩٩٩-٢٠٠٨)، في حين يتعرف الجزء الثاني منه على معادلات التبادل التجاري القائمة في محيط العلاقات الاقتصادية الدولية بين مصر والدول الأخرى في الأسواق الخارجية وعلاقتها بمعدلات النمو الاقتصادي بالإضافة الى قياس معدلات عدم الاستقرار في قيمة الصادرات والواردات المصرية خلال فترة البحث ويتناول الجزء الثالث دراسة الآثار المتوقعة للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد القومي المصري بصفة عامة والصادرات المصرية بصفة خاصة.

النتائج البحثية

- أولا :- الملامح الرئيسية والأهمية النسبية للتجارة الخارجية المصرية في الاقتصاد المصري :-
١- يتضح من الجدول رقم (١) بالملحق أن:

الهيكل التصديري للتجارة الخارجية المصرية يتسم بعدم مواكبته للهيكل الاستيرادي. الأمر الذي أدى إلى تفوق قيمة الواردات المصرية على نظيرتها التصديرية خلال فترة البحث (١٩٩٩-٢٠٠٨)، ففي حين بلغ متوسط قيمة الواردات المصرية حوالي ١٠٩.٠٣١ مليار جنيه فان نظيره للصادرات بلغ نحو ٦٧.١٧٢ مليار جنيه، وهذا يعني ان متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري المصري خلال فترة البحث يقدر بحوالي ٤١.٨٥٩ مليار جنيه، وقد بلغت الزيادة السنوية في قيمة العجز في الميزان التجاري المصري حوالي ١.٥ مليار جنيه أي حوالي ٣.٥% من متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري خلال الفترة المشار إليها سابقا، ولكن لم تثبت معنوية هذا التقدير ويرجع ذلك إلى تذبذب قيمة هذا العجز بين الزيادة والنقصان عاما بعد آخر في قيم تدور كلها حول المتوسط الحسابي وذلك خلال فترة البحث (جدول رقم ١ بالبحث) وربما يرجع تفوق قيمة الواردات على قيمة الصادرات المصرية إلى مجموعة من العوامل أهمها: -

- الزيادة السكانية بمعدلات مرتفعة.
 - الزيادة التي حدثت في الأسعار العالمية للسلع المستوردة.
 - إطلاق حرية الاستيراد للأفراد والقطاع الخاص.
 - التسهيلات التي قررتتها الدولة في مجال حيازة واستخدام النقد الاجنبي.
 - ارتفاع الأسعار المحلية لكثير من السلع التي تنتجها الصناعات الوطنية الأمر الذي دفع الكثير من التجار المستوردين في غمار موجة التضخم إلى استيراد السلع المناظرة لتباج في الداخل بأسعار أقل.
 - عدم تطور الهيكل الإنتاجي وضعف القدرة التصديرية للاقتصاد القومي .
 - زيادة التكاليف الإنتاجية في القطاعات المنتجة للتصدير عادل(١٩٩٤).
- ٢- يقدر متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية أي مدى تحكم الدولة في وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها كما هو مبين بالجدول (٢) بالبحث بحوالي ٥٢.٨% خلال فترة البحث وقد يرجع الانخفاض الحادث في معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الصادرات المصرية والذي بلغ حوالي ٩٢٩.٣ جنيهها خلال فترة البحث، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الواردات المصرية حوالي ١٥٤١.٤ جنية خلال نفس الفترة، الأمر الذي يمكن معه القول بأن متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية يقدر بحوالي ٢٤٧٠.٧ جنية خلال فترة البحث المشار إليها سابقا.
- ٣- تتباين معدلات النمو السنوية في قيمة الصادرات المصرية في الأسواق التصديرية المختلفة، ففي حين بلغ معدل النمو السنوي للصادرات المصرية بصفة عامة خلال فترة البحث (١٩٩٩-٢٠٠٨) حوالي ٢٧.٦% يلاحظ أن مقدار الزيادة في الصادرات المصرية الموجهة لشرق أوروبا بلغ نحو ٤٦.٣% وحوالي ٣٤% لنظيرتها الموجهة إلى دول غرب أوروبا وحوالي ٢٩.٧%، ٢٩.٦%، ٢٩%، لكل من أمريكا الجنوبية والدول العربية وآسيا على الترتيب، وقد بلغت أيضا معدلات النمو السنوية في قيمة الصادرات المصرية الموجهة إلى دول الإقياوسية وأفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى حوالي ٢٣.٧%، ٢٢.١%، ٢٠.٧%، ١٧.٤% على الترتيب وأخيرا بلغ معدل النمو السنوي في قيمة الصادرات المصرية الموجهة إلى الدول الأخرى حوالي ٢٠.٣% وذلك خلال فترة البحث وقد تثبتت معنوية هذه التقديرات عند مستويات المعنوية المختلفة - جدول رقم (١) بالبحث.
- ٤- وتتباين أيضا معدلات النمو السنوية في قيمة الواردات المصرية خلال فترة البحث (١٩٩٩-٢٠٠٨)، ففي حين تزايد معدل النمو السنوي للواردات المصرية بصفة عامة بما يقدر بحوالي ١٨.٣٥%، إلا أن معدل النمو السنوي للواردات المصرية من الدول العربية، أمريكا الجنوبية وآسيا وغرب أوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية قد زاد بنحو ٢٧.٣%، ٢١.٨%، ٢١.٣%، ١٧%، ١٦.١%، ١٥.٨% على الترتيب. وقد تثبتت معنوية هذه التقديرات عند مستوى معنوية ١%، وزاد أيضا معدل النمو السنوي للواردات المصرية من الدول الأخرى وشرق أوروبا وأمريكا الوسطى ودول الإقياوسية بنحو ١٤.٨%، ١٠.٤%، ٣.٣%، ١.٥% على التوالي إلا انه لم تثبت معنوية هذه التقديرات - جدول رقم(١) بالملحق.

- ٥- يقدر متوسط الميل الحدي لقيمة الصادرات المصرية بحوالي ٠.٥٥ خلال فترة البحث بينما يقدر متوسط الميل الحدي لقيمة الواردات المصرية بحوالي ٠.٤٢ خلال نفس الفترة وهذا يعني ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مليون جنية يؤدي الى زيادة قيمة الواردات المصرية بما يقدر بحوالي ٤٢٠ ألف جنية والى زيادة فى قيمة الصادرات المصرية بحوالي ٥٥٠ ألف جنية- جدول رقم (٢) بالبحث.
- ٦- يقدر متوسط الميل للاستيراد خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨) بحوالي ٠.٢٨ بينما يبلغ متوسط الميل للتصدير بحوالي ٠.١٦ وهذا يشير الى ان الدولة تعتمد على الواردات لكي تفي بالاحتياجات المطلوبة بنسبة تقدر بحوالي ٢٨% وهذا لا يعد دليلا على قاطعا على فقر الدولة أو غناها فقد يدل ارتفاعه على كثرة الواردات للدولة وقد يدل على ضآلة دخلها القومي ولكن يدل ذلك على مدى مساهمة الإنتاج العالمي فى تكملة الإنتاج القومي - جدول رقم (٢) بالبحث.
- ٧- قدرت الزيادة السنوية فى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر حقيقي للدخل القومي بحوالي ٢٤.١٥٥ بليون جنية خلال فترة البحث وبما يقدر بحوالي ٦.٥% من متوسط قيمة الناتج المحلي الإجمالي والبالغ حوالي ٣٧١.٦٠٧ مليار جنية خلال نفس الفترة ، فى حين بلغت الزيادة السنوية فى عدد السكان حوالي ١.٥٩ مليون نسمة وبما يقدر بنحو حوالي ٢.٣% من متوسط عدد السكان والبالغ حوالي ٦٨.٥ مليون نسمة خلال فترة البحث، وقد تثبتت معنوية هذه التقديرات عند مستوى معنوية ٠.٠٥ - جدول رقم (١) بالبحث.

جدول (٢) : بعض مؤشرات الأهمية النسبية للتجارة الخارجية المصرية فى بناء الاقتصاد القومي خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨).

البيان	معدل التبعية %	نصيب الفرد من الصادرات بالجنية	نصيب الفرد من الواردات بالجنية	نصيب الفرد من التجارة الخارجية بالجنية	معدل التغطية %	متوسط الميل للتصدير	متوسط الميل للاستيراد	معدل التبادل الدولي الصافي ١٩٩٨=١٠٠
١٩٩٩	٢٢.١	٢١٩	٩٥٨	١١٧٧	٢٢.٩	٠.٢٢	٠.٥٣	٨٨.٦
٢٠٠٠	١٩	٢٨٨.٧	٨٤٧.٥	١١٣٦.٢	٣٤.١	٠.١٩	٠.٥٠	٥٧.١
٢٠٠١	١٨.٦	٢٩٠.٥	٨٥٢.٧	١١٤٣.٢	٣٤.١	٠.١٩	٠.٥٠	٦٠.١
٢٠٠٢	١٧	٣٧١.٥	٩٠٢.٤	١٢٧٤	٤١.٢	٠.١٧	٠.٤٩	٥٢.٤
٢٠٠٣	١٩.٩	٦٣٥.٧	١٠٢٥	١٦٦٠.٧	٦٢	٠.٢٠	٠.٥٤	٣٢.١
٢٠٠٤	٢٢.٤	٨١١.٦	١٢٤٥	٢٠٥٦.٦	٦٥.٢	٠.٢٢	٠.٥٣	٣٢.١
٢٠٠٥	٣٣.٤	١٠٤٦.٤	١٩٠٢	٢٩٤٨.٤	٥٥	٠.٣٣	٠.١٨	٣٦.٦
٢٠٠٦	٣٣.٢	١٢٨٤.٤	١٩٨١.٦	٣٢٦٦	٦٤.٨	٠.٣٣	٠.٢١	٢٩.٢
٢٠٠٧	٣٩.٤	١٤٤٧.٧	٢٤٧٤.٣	٣٩٢٢	٥٨.٥	٠.٣٩	٠.٤٦	٢٢.٨
٢٠٠٨	٥٢.١	٢٨٩٧.٤	٣٢٢٥.٧	٦١٢٣.١	٨٩.٨	٠.٥٢	٠.٨٥	٢١.٥
المتوسط	٢٧.١	٩٢٩.٣	١٥٤١.٤	٢٤٧٠.٧	٥٢.٨	٠.٢٨	٠.١٦	٤٣.٢

المصدر :- حسب وجمعت من الجدول رقم (١) . (٢) بالملحق

ثانيا: معدلات التبادل التجارية بين مصر والدول الأخرى:-

من الجدول رقم (٢) بالبحث ومن معدلات التبادل الصافية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٨-١٩٩٩) يتبين الآتي:-

١- تعتبر التجارة الخارجية المصرية فى غير صالح الاقتصاد القومي المصري خلال فترة البحث السابق ذكرها نظرا لتدهور متوسط معدلات التبادل الصافية خلال تلك الفترة حيث بلغ معدل التبادل الدولي الصافي حوالي ٨٨.٦، ٦٠.١، ٥٧.١، ٥٢.٤، ٣٦.٦، ٢١.٥ خلال السنوات ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ . ٢٠٠٢ . ٢٠٠٥ . ٢٠٠٨ كامل ومحمود (١٩٨٣)

وتجدر الإشارة هنا إلى ان معدلات التبادل الدولية الصافية للدولة توضح مدى التحسن فى شروط التجارة الخارجية والتي تتغير فى المدى القصير وفقا للتغيرات فى الطلب والتغيرات فى السياسات التجارية والتغيرات فى سعر الصرف ، بينما تتغير فى المدى الطويل وفقا للتغيرات الهيكلية فى الطلب والعرض المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

٢- ان النمو الاقتصادي للتجارة الخارجية المصرية يتأثر بالتغيرات فى معدل التبادل الدولي الصافي خلال الفترة (٢٠٠٨-١٩٩٩) ، حيث تبين معنوية العلاقة الانحدارية بين النمو الاقتصادي المصري معبرا عنه

نقص معدلات النمو القطاعية ومن ثم نقص معدل النمو الكلى . ولكن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة آثار الأزمة على الاقتصاد المصري والتي تمثلت في :

- ١- تخصيص ٢.٨ مليار جنيه لدعم الصناعة والصادرات المصرية موزعة كما يلي :
أ - ٢.٢ مليار جنيه لدعم الصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية .
ب - ٦٠٠ مليون جنيه لدعم المناطق الصناعية بالدلتا ودعم البنية الأساسية للتجارة الداخلية .
- ٢- إجراء تخفيضات فى التعريفية الجمركية على السلع الوسيطة والراسمالية .
- ٣- توفير فرص استثمار حقيقية فى مشروعات قطاعية ذات جدوى مدروسة ومؤكدة للترويج للاستثمار فيها مثل مثل قطاع البترول والموارد المائية والري والطيران المدني وقطاعات البنية الأساسية .
- ٤- حل مشاكل الاستثمار وإزالة معوقاته .
- ٥- دعم ومساندة القطاعات التصديرية والإنتاجية .

٦- جذب الاستثمارات من الخارج عموما ومن المنطقة العربية خصوصا وبما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار سنويا . قد كان من نتيجتها لتنفيذ هذا البرنامج هو تنشيط الاقتصاد القومي والحفاظ على معدلات نمو لا تقل عن ٥.٥% فى عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، www.ndp.org.eg

٢- تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد القومي طبقا للنتائج التي توصل إليها البحث:-

حقق الناتج المحلى الإجمالي معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة الماضية بلغت نحو ٦.٨% ، ٧.١% ، ٧.٥% خلال الاعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ويقدر الناتج المحلى الإجمالي لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنحو ٤٨٧.٢٣٩ مليار جنيه - جدول رقم (٢) بالملحق، إلا ان الأزمة المالية العالمية ستؤدى الى حدوث تباطؤ فى الاقتصاد المصري نتيجة للركود الاقتصادي العالمي ليترجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الى ٦% وفى أسوأ الظروف الى ٥% خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، وذلك بسبب التشابك مع الاقتصاد العالمي حيث ان ٧٥% من الناتج المحلى الإجمالي يتمثل فى التبادل التجاري ونحو ٣٢% من صادراتنا تنجى للولايات المتحدة الأمريكية، ٣٢.٥% من الواردات تأتي من أمريكا ودول الاتحاد الأوربي. وتلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين الماضيين من أمريكا وأوربا .

٣- تداعيات الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية:-

تتضح أهمية التصدير فى قدرته على خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز فى ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار الخاص المحلى والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة ومن بين الخطط الاقتصادية فى الظروف العادية العمل على فتح أسواق جديدة للتصدير.. وبعد الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المستمرة تكتسب هذه الخطط أهمية خاصة حيث تمثل الأسواق الجديدة بديلا لمواجهة حالات الكساد والركود المتوقعة خلال الأزمة وعلى ذلك فان الأمر يستوجب وضع عدد من الآليات التي تبقى على معدل النمو الاقتصادي ولعل أهم هذه الآليات البحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة وإن كان يعتقد البعض أن الأزمة لن تؤثر بشكل كبير على حجم الصادرات المصرية لأنها لا تتنافس فى أسواق الدول الأوربية حيث يوجد بهذه الأسواق اشتراطات عديدة معقدة يصعب تنفيذها ومنها السماح بدخول المنتجات الزراعية إلا بعد انتهاء الموسم وذلك لتصرف المنتجات المحلية بالإضافة الى وضع اشتراطات محجفة على المنتجات الصناعية والتي كان يواجهها مشكلة أخرى تتمثل فى عدم انتظام النقل وارتفاع تكاليفه بالإضافة الى وجود دول أخرى أكثر قربا للدول الأوربية تستحوذ على نصيب الأسد فى معدلات التصدير، ومن النتائج التي أسفر عنها البحث فى ظل الأزمة المالية العالمية والتي بدأت من سبتمبر ٢٠٠٨:- أن الصادرات المصرية غير البترولية حققت زيادة كبيرة خلال عام ٢٠٠٧ بنسبة زيادة قدرها ١٥% حيث بلغت نحو ١٠٥.٤٢٥ مليار جنيه بالمقارنة بعام ٢٠٠٦ والتي بلغت فيه قيمة الصادرات نحو ٩١.٥٨٠ مليار جنيه، كما زادت الصادرات المصرية لعدد كبير من الأسواق العربية والأوربية عام ٢٠٠٧ عنه فى عام ٢٠٠٦ حيث زادت صادرات مصر الى كل من دول الأقيانوسية وأفريقيا وآسيا وشرق أوربا والدول العربية بالإضافة الى مجموعة الدول الأخرى بنسب قدرت بنحو ٩١% ، ٥٤% ، ٢٥% ، ٢٣.١% ، ١٠% ، ٤٢% على الترتيب .بينما لوحظ انخفاض الصادرات المصرية الى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوربا بنسب قدرت بنحو ٩.٦% ، ٥.٥% على التوالي وذلك خلال عام ٢٠٠٧ عنه فى عام ٢٠٠٦ وفى عام ٢٠٠٨ حققت الصادرات المصرية نسبة كبيرة قدرت بنحو ١١٧% عنها فى عام ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة قيمة الصادرات المصرية فى عام ٢٠٠٨ حوالي ٢٢٨.٠٢٧ مليار جنيه حيث زادت صادرات مصر الى كل من الدول العربية وشرق أوربا وغرب أوربا وآسيا ومجموعة الدول الأخرى . بالإضافة الى زيادة الصادرات الى زيادة الصادرات الى الولايات المتحدة الأمريكية أيضا بنسبة قدرت بنحو ٥٤.٤% فى عام ٢٠٠٨ بالمقارنة بعام ٢٠٠٧ إلا انه لوحظ انخفاض الصادرات المصرية الى كل من الأسواق الأفريقية ومجموعة الدول الأخرى بنسب قدرت بنحو ٩.٦% ، ٥٧% على التوالي - جدول رقم (١) بالملحق.

ومما سبق يتضح ان اقتصاد مصر حتى الآن في مأمن من الأزمة العالمية نسبيا وقد اقتصر تأثيرها تقريبا على سوق البورصة فقط فهي القطاع الاقتصادي الذي تأثر بالأزمة ، وقد يرجع تأثير معظم دول العالم بالأزمة إلى أن اقتصاد أمريكا يمثل خمس الاقتصاد العالمي .

التوصيات

- وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث فإن البحث يوصي بالاتي :-
- (١) إعادة تنظيم أو تخطيط التجارة الخارجية المصرية في ضوء اتساع نطاق التبادل الدولي القائم في محيط العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول شرق وغرب أوروبا ثم دول آسيا وقد يؤدي ذلك الى زيادة درجة التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية ، ولكن البحث اثبت ان هذا التركيز لايمكن اعتباره السبب في عدم الاستقرار في قيمة كل من الصادرات والواردات المصرية.
 - (٢) العمل على تنمية الصادرات والحد من الواردات وحماية الإنتاج المحلي من السياسات التي تتبعها الدول من دعم وإغراق وتنظيم وسائل حماية الإنتاج المحلي من الممارسات غير المشروعة في التجارة الدولية.
 - (٣) محاولة توطيد العلاقات الاقتصادية الدولية بين مصر ودول الاقياوسية وأفريقيا وذلك حماية للاقتصاد القومي من مخاطر التركيز للصادرات والواردات المصرية في ظل التكتلات العالمية والتي قد تعوق درجة انسياب الصادرات المصرية إليها.
 - (٤) التخفيف من حدة الأزمة المالية على الصادرات المصرية بالبحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة بالإضافة الى تطوير البنية الأساسية للصناعة المصرية والبحث عن أصحاب الخبرة والكفاءة ودعم الصناعة والاهتمام ببرامج تحديث الصناعة ودراسة الأسواق جيدا ، بالإضافة الى ترويج الصادرات المصرية وتطوير الاتفاقات التجارية بين مصر ودول العالم . وضرورة تدليل العقبان أمام المصدريين المصريين.

المراجع

- البنك المركزي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء ، أعداد متفرقة.
- أحمد محمد أحمد(دكتور)،محمود محمد على مفتاح (دكتور)، "التركيز السلعي والجغرافي لاهم صادرات الخضر والفاكهة المصرية في الفترة(١٩٧٥-١٩٨٥)"، المؤتمر الثاني للاقتصاد والتنمية في مصر والبلاد العربية ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة المنصورة ،مارس ١٩٨١ .
- حسين عبد المطلب الأسرج (باحث اقتصادي)، "تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية"، بحث منشور على الانترنت ،نوفمبر ٢٠٠٩ .
- عادل محمد خليفة غانم (دكتور) ، " الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية في بناء الاقتصاد القومي" ، ندوة اتفاقية الجات والزراعة المصرية ، المجلة المصرية لاقتصاد الزراعة ، المجلد الرابع ،سبتمبر ١٩٩٤ .
- عاطف عبد العظيم جودة (دكتور)، "دراسة اقتصادية لبعض محددات الصادرات المصرية من العنب المصري"، المجلة المصرية لاقتصاد الزراعة ، المجلد الثامن ، العدد الثاني ،سبتمبر ١٩٨٨ .
- كامل بكرى (دكتور) ، محمود يونس (دكتور) ، نظرية التجارة الدولية ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ١٩٨٣ .
- محمد أبو الفضل ، الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة العالمية ، مجلة تقرير القاهرة ، العدد العشرون ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨ .
- محمد الطنطاوي الباز (دكتور)،العلاقات الاقتصادية الدولية، " دراسة تحليلية لمختلف جوانب الاقتصاد الدولي مع تحليل وعرض لأهم المشاكل المعاصرة والعلاقات الاقتصادية الدولية المصرية" ، الدار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع ،الإسكندرية ١٩٨٤ .
- محمد إمام عبد النبي ، احمد أحمد محمد السيد(دكاترة)،"دراسة تطبيقية إحصائية مركز مصر التنافسي لبعض الصادرات غير التقليدية" ، المجلة المصرية لاقتصاد الزراعة، المجلد الأول،العدد الأول ،مارس ١٩٩١ .

El Kheshin, Manal El-S. M.

محمد صلاح الدين الجندي (دكتور)، "الأزمة المالية العالمية (تشخيصها، أسبابها، آثارها، التوجهات المطلوبة لمواجهتها)"، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ١٤-١٥ أكتوبر، ٢٠٠٩.

Food and Agriculture Organization of the united Nations. Trade year book . Rome.1977-1992.

Hahn. F.. Money & Inflation. South amputation .1982.

- [http://www.ndp.org.eg/ar/news/view_news_details.aspx?news_ID=45013:](http://www.ndp.org.eg/ar/news/view_news_details.aspx?news_ID=45013)

- <http://www.egenewa.net/wp=portal/news?Params=50050>

Massel.B.F.. Export Instability and Economic Structure. American Economic Review.1970.

Ministry Of Economy. Research Information Sector. The Internationals Competiveness of Egyptian Prospective. First Report. 1998.

1

ECONOMIC IMPORTANCE OF THE EGYPTIAN FOREIGN TRADE IN THE CONSTRUCTION OF THE NATIONAL ECONOMY AND THE EXPECTED IMPACTS OF THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS ON THE EGYPTIAN NATIONAL ECONOMY

EI Kheshin, Manal EI-S. M.

Agriculture Economic Research Institute, Agriculture Research Center

ABSTRACT

The aim of this research is to measure the relative importance of the Egyptian foreign trade in the construction of the national economy in light of the economic phenomena that govern the one hand and the expected impacts of the global financial crisis on the national economy in general and exports in particular. on the other. The research was to achieve its goals depended on descriptive and quantitative analysis.

It was found from the results of research show that the export structure of the Egyptian foreign trade is not to cope with the structure of import. Egypt has depended on imports to meet their living needs by about 29.3% and relied on exports by not more than 18% during the research period (1999-2008). The average coverage rate of exports to imports. the Egyptian state's control over any of their imports and exports the purchasing power of about 52.8%. and GDP increase by one million pounds lead to increase the value of Egyptian imports by an estimated 420 pounds and an increase in the value of Egyptian exports about 550 thousand pounds during the research period has also been found that the international exchange in the vicinity of the existing international economic relations between Egypt and the group of countries that reported the research in the Egyptian economy is not valid because of the deteriorating terms of net average. also showed that the national economy is subject to the phenomenon of instability for each of the value of exports and imports Egyptian. Egyptian imports are more stable than the value of Egyptian exports. with an average value of transactions instability of Egyptian imports about 45.3%. and amounted to about 116.5% of the value of imports during the period of research. Finally. with regard to the anticipated effects of global financial crisis on the Egyptian economy. according to the opinions economists and experts in this field and the findings of the research. the economy of Egypt until the time of the search in safe from the global financial crisis and the forces of the Egyptian economy in the face of this crisis and its influence is limited to the Stock Exchange. where the Egyptian economy achieved a growth rate of around 7.1% during the year financial 2007/2008. while Egypt's exports to the countries in question increased significantly during 2008 than in 2007.

In light of what has resulted from the Search Results researcher recommends the following:

- (1) Re-organizing or planning of foreign trade in the light of the extensive international exchange in the vicinity of the existing economic relations between Egypt and the countries of East and West Europe. and Asian countries may lead to an increase in the degree of emphasis geographical distribution of foreign trade. but the research has proved that this focus can not be considered as the cause of the instability in the value of Egyptian exports and imports.
- (2) Promote the development of exports and limit imports and protect domestic production policies of the States to support and the dumping of the organization and means of protecting domestic production of illicit practices in international trade.
- (3) Try to strengthen the international economic relations between Egypt and the countries of Oceania. Africa and the protection of the national economy from the risk of concentration of exports and imports in light of the Egyptian world blocs. which may impede the flow of Egyptian exports to the degree of it.
- (4) Alleviating the financial crisis on the Egyptian exports by searching for alternative markets and new export opportunities as well as to develop the infrastructure for the Egyptian industry and the search for experienced and efficient support for the industry and care for the modernization of industry and study the market well. as well as to promote Egyptian exports and the development of trade agreements between Egypt States and the world.and the need to append the obstacles facing the Egyptians exporters.

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد صلاح الدين الجندي
أ.د / فاطمة عباس فهمي

كلية الزراعة – جامعة المنصورة
كلية الزراعة – جامعة عين شمس

جدول ملحق رقم (1): تطور قيمة كل من الصادرات والواردات المصرية وتوزيعها على الدول المستوردة والمصدرة خلال الفترة (1999- 2008) القيمة بالمليون جنية

البيان السنة	الدول العربية		شرق اوريا		غرب اوريا		اسيا		أفريقيا		امريكا الشمالية	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
1999	4987	1036	9.2	3924	20.43	3272	1180	3272	944	516	1021	8293
2000	50.1	1924	7.8	6348	17087	4391	12298	4391	690	790	1434	7630
2001	4513	230.4	790	516.4	16414	4939	12181	4939	800	1380	1409	7816
2002	30.78	3372	10.51	5839	16490	7173	11937	7173	1171	2717	1793	7967
2003	3898	5970	2432	11970	18169	10347	12970	10347	30.7	3667	3172	7922
2004	5692	7998	3322	8919	21849	13466	18060	13466	31.0	4849	3973	8804
2005	18440	11620	3789	16246	26863	19743	30730	16491	4176	6229	5718	10990
2006	2270.0	12716	4.38	26964	27.23	2248	3840.4	2248	3808	5299	70.46	9929
2007	27297	13989	4973	18319	36447	27778	6080	27778	5946	4872	6428	10470
2008	4040.4	36014	8900.0	47186	80913	30314	60826	30314	5377	5239	8722	34300
الإجمالي	136010	97948	111600	89113	121309	280390	261306	110100	28701	36291	41216	119231
المتوسط	13601.0	9794.8	11160.0	8911.3	12130.9	28039.0	26130.6	11010.0	2870.1	3629.1	4121.6	11923.1
البيان السنة	أمريكا الجنوبية		أمريكا الوسطى		دول الاقياوسية		دول أخرى		الإجمالي		صافي الميزان	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات		
1999	1837	101	18	10	1670	12	1780	3906	13084	59387	40803 -	
2000	1480	132	9	0	1782	10	2100	2626	18273	53647	30374 -	
2001	2106	130	6	8	2294	7	3461	3179	18790	50172	36377 -	
2002	3129	73	4	13	2422	19	4023	4023	24018	59061	30043 -	
2003	4298	110	56	11	1013	28	5686	9192	42783	68980	26197 -	
2004	4880	113	102	21	2403	109	9326	7618	50674	80408	29734 -	
2005	6667	163	68	13	2310	20	14062	11417	73200	133128	59878 -	
2006	5600	261	30	30	1913	30	14379	17140	91080	141289	49709 -	
2007	7724	166	40	0	1711	67	20379	23247	100240	179882	74637 -	
2008	14420	1440	78	13	2410	136	8700	1209	228027	203860	20838 -	
الإجمالي	52001	2694	306	168	20483	448	79847	89771	671729	1090319	418090 -	
المتوسط	5200.1	269.4	30.6	16.8	2048.3	44.8	7984.7	8977.1	67172.9	109031.9	41809.0 -	

المصدر: الجهاز المركز للتعينة العامة والإحصاء . نشرة التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

جدول ملحق رقم (٢) : تطور عدد السكان والدخل القومي المصري والرقم القياسي لكل من الصادرات والواردات خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٨) سنة الأساس ١٩٩٨

السنوات	البيان	عدد السكان بالمليون نسمة ^(١)	الناتج المحلي الإجمالي* بالمليون جنية ^(٢)	معاملات عدم الاستقرار		الرقم القياسي لقيمة الواردات ^(٤)
				الرقم القياسي لقيمة الصادرات ^(٣)	الرقم القياسي لقيمة الواردات ^(٤)	
١٩٩٩		٦٢	٢٦٨٣٩٨	٩٦.٤	١٠٨.٨	١٩١.٧
٢٠٠٠		٦٣.٣	٢٨٢٢٠.١	٨٥.٩	١٥٠.٥	٣٠.٧
٢٠٠١		٦٤.٧	٢٩٥٩٥٦	٨٧.٣	١٤٥.١	٩.٦
٢٠٠٢		٦٦	٣٥٤٥٦٤	٩٥.٣	١٨١.٧	٢٦.٥
٢٠٠٣		٦٧.٣	٣٦٥٨٤١	١٠٥	٣٢٦.٨	٣١.٧
٢٠٠٤		٦٨.٦	٣٨١٠٠١	١٣٢.٤	٤٢٤.٨	٢٩.٥
٢٠٠٥		٧٠	٣٩٨٥٢٨	١٨٩.٨	٥١٨.٥	٥.٦
٢٠٠٦		٧١.٣	٤٢٦١٥٠	١٩٢.٤	٦٥٩.٥	١٢.٣
٢٠٠٧		٧٢.٧	٤٥٦١٩٤	١٩١.٢	٨٣٩.٧	٨٩.٣
٢٠٠٨		٧٨.٧	٤٨٧٢٣٩	٢١٠.٥	٩٨٠.١	٢٦.٢
المتوسط		٦٨.٥	٣٧١٦٠٧.٢	١٣٨.٦٢	٤٣٣.٦	٤٥.٣١

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي في البحث كمؤشر حقيقي للدخل القومي المصدر: (١، ٣، ٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، أعداد متفرقة. (٢) البنك المركزي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

جدول رقم (1): التحليل الإحصائي لتطور قيمة كل من الصادرات والواردات المصرية وتوزيعها على الدول المستوردة والمصدرة خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨).

الدول	الصادرات				الواردات					
	التموذج	ت	ف	ر ^٢	معدل النمو السنوي %	التموذج	ت	ف	ر ^٢	معدل النمو السنوي %
الدول العربية	ص ^١ = ٢٨٩٧.٦ + ٦١٤٢ =	٤.٣٣*	١٨.٧	٠.٧٠	ص ^١ = ٣٧١٩.١٨ + ٦٨٥٤ =	٤.٩٧**	٢٤.٧	٠.٧٦	٢٧.٣	
شرق أوروبا	ص ^١ = ١٦٦٨.٩ + ١٧٢٦٨.٥ =	(١.٩)	٣.٨	٠.٣٢	ص ^١ = ٩٣٠.٧ + ٣٧٩٢.٣٤٧ =	(١.٨٣)	٣.٣٣	٠.٢٩	١٠.٤	
غرب أوروبا	ص ^١ = ٤١٠٨.٤ + ٥٧٤٦.٧ =	**٦.٣	٤٠.٨	٠.٨٤	ص ^١ = ٤٨٢٧.٩ + ١٩٨٥.٨ =	*٢.٧٥	٧.٥٤	٠.٤٩	١٧	
آسيا	ص ^١ = ٣١٨٠ + ٣٤٤٨.٣ =	**١٢.١	١٤٦.١	٠.٩٥	ص ^١ = ٥٥٦٩ + ٤٤٩٤.١ =	**٥.٧١	٣٢.٥٥	٠.٨٠	٢١.٣	
أفريقيا	ص ^١ = ٦٣٤.١ + ٦١٧.٥٣ =	**١٠.٢	١٠٤.٣	٠.٩٣	ص ^١ = ٥٨٤.٣٥ + ٤١٥.٢ =	**٥.٨٨	٣٤.٥٢٠	٠.٨١	١٦.١	
أمريكا الشمالية	ص ^١ = ٨٥١.٧ + ٥٦٢.٧ =	**٩.٤	٨٨.١٤	٠.٩٢	ص ^١ = ١٨٧٩ + ١٥٨٨.٥ =	*٢.٧	٧.٣١	٠.٤٨	١٥.٨	
أمريكا الجنوبية	ص ^١ = ٧٩.٩٥ + ١٠٧.٣ =	*٢.٠٣	٤.١٤	٠.٣٤	ص ^١ = ١١٤٢.٩ + ١٠٣٥.٩ =	**٥.٢٣	٢٧.٣	٠.٧٧	٢١.٨	
أمريكا الوسطى	ص ^١ = ٦.١٨ + ١.٦ =	(١.٨)	٣.٥٤	٠.٣١	ص ^١ = ٠.٥٦ + ١٣.٧٣ =	(٠.٢٦)	٠.٠٧	٠.٠٠٨	٣.٣	
دول الإقناتوسية	ص ^١ = ١٠.٦٣ + ١٣.٧ =	*٢.٩٣	٨.٥	٠.٥٢	ص ^١ = ٢٩.٧٤ + ١٨٨٤.٧ =	(٠.٧٢)	٠.٥٢	٠.٠٦	١.٥	
دول أخرى	ص ^١ = ١٦١٨.٩ + ٩١٩.١٣ =	**٤.١١	١٦.٩٥	٠.٦٨	ص ^١ = ١٣٢٦.٧ + ١٦٨٠.٢ =	(١.٨٧)	٣.٥	٠.٣١	١٤.٨	
الإجمالي	ص ^١ = ١٨٥٥٦.٣٨ + ٣٤٨٨٧.٢ =	**٤.٨٤	٢٣.٤	٠.٧٥	ص ^١ = ٢٠٠١٠.١ + ١٠٢٣.٤٦٧ =	**٥.٨٩	٣٤.٦٥	٠.٨١	١٨.٣٥	
صافي الميزان	ص ^١ = ١٤٥٣.٧ + ٣٣٨٦٣.٧ =	(٠.٨)	٠.٦٧	٠.٠٨	ص ^١ = ١.٥٩ + ٥٩.٧١٣ =					
النتائج المحلي	ص ^١ = ٢٤١٥٤.٨ + ٢٣٨٧٥٥.٨ =	**٥.٠٣	٤٤٢.١٢	٠.٩٨	ص ^١ = ١.٥٩ + ٥٩.٧١٣ =					

() غير معنوية

*معنوي عند مستوى ٠.٠٥

**معنوي عند مستوى معنوية من ٠.٠١

المصدر :- جمعت وحسبت من جدول رقم (١) بالملحق.